محاضرة السياسة الخارجية للدول الكبرى:

1. تعريف الدولة الكبرى.

من حيث تعريف الدولة الكبرى فإن أفضل تعريف لها هو أنها الدولة التي تملك مقومات القوة الاقتصادية والبشرية والعسكرية والتأثيرات السياسية والثقافية في العالم، ما يمكّنها أن تكون محور تأثير في عدد آخر من الدول في العالم، وتكون لها مكانة إقليمية ودولية في تحديد وإقرار السياسات الدولية. ومن الشائع استخدام مصطلح الدول الكبرى للدلالة على الدول المؤثرة بشكل قوي وفعال في السياسية العالمية، وفي الواقع إن مصطلح الدولة الكبرى يحدث التباسا من حيث التعريف مع مصطلح الدول العظمى الأصح من الناحية السياسية، فالدولة العظمى من حيث التعريف في علوم السياسة هي الدولة التي تضم بين حدودها أكثر من عرق أو شعب تحت مسمى سياس ي وإداري واحد، وهو ما يختلف عن أغلب الإمبراطوريّات القديمة التي كانت تمنح الحكم الذاتي لأقاليمها، وأقرب مثال للدول العظمى في العالم الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بعد أن وحدت بين 52 ولاية في ظل نظام إداري ودولة واحدة ولحفاظها على التنوع البشري ، أما مصطلح الدولة الكبرى فهو للدلالة على الدولة التي لها تأثير على السياسة العالمية .فقد أصبح ينظر في عالم السياسة اليوم إلى الدول الكبرى والمهيمنة على السياسة والاقتصاد في العالم على أنها دولة عظمى، وهو أمر مقبول في حالة النظر إليها من ناحية التأثير وليس التنظير.

وللتبسيط أكثر، روسيا تعتبر دولة عظمى لأنها دولة كبيرة ولديها عدد سكان كبير وتضم بين حدودها أكثر من عرق وأكثر من دين، كما لديها جيش كبير وزراعة وصناعة مع أن اقتصادها متهاوي وخدماتها سيئة وشعبها لا يعيش في أفضل حال، ورغم ذلك تعتبر دولة كبرى لأن لها تأثير قوي وفعال في السياسة العالمية وتهيمن على العديد من قرارات الدول النامية.

ويمكن القول أنّ الدول الكبرى في العالم اليوم ممثلة في مجموعة دول الثمانية التي تضم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، وروسيا، اليابان، وإيطاليا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وكندا، حيث يمثل اقتصاد تلك الدول فقط أكثر من نصف اقتصاد العالم، بالإضافة إلى المراكز الأولى في الصناعة والصحة والتعليم والإنفاق على التسليح والقوة العسكرية، لامتلاكها الأسلحة النووية، ويختلف تأثيرها السياسي باختلاف مقوماتها. أسست تلك المجموعة بعد الأزمة النفطية والركود الاقتصادي العالمي في عام 1793، أما بالنسبة إلى الصين والهند فإنهم تعتبران من الدول الكبرى الصاعدة لأنها تمتلك ما يكفي من مقومات القوة البشرية والاقتصادية والعسكرية وحتى الصناعية والتجارية والتكنولوجية، لكن ليس لهم تأثير في السياسة العالمية.

2. مقومات وشروط اعتبار دولة كبرى:

يعد مفهوم القوة من المفاهيم المركزية والمراوغة في الوقت نفسه، فهو من ناحية أولى – مفهوم مركزي لأنه يلعب دور حيويا في سلوك السياسة الخارجية، ولكنه-من ناحية أخرى – مفهوم مراوغ ذلك أنه من الصعب التميز ين القدرة على التصرف، وبين الممارسة الفعلية، لأنهما غير متلازمين، فامتلاك القوة لا يؤدي إلى ممارسة النفوذ؛ لأن العوامل الإدراكية قد تؤدي الى سوء فهم صانع القرار لمقدرات ونوايا الآخرين، زد على ذلك أن الميل الى العدوانية مرادفة للقوة، قد يؤدي الى المزيد من الخلط بين القوة والنفوذ، ومن ثم يصعب قياس القوة في الواقع .من ناحية ثانية؛ القوة مفهوم نسبي، لأن أثر القوة يختلف من قضية لأخرى، وذلك بحكم مجموعة من العوامل الأخرى.

ولقد تجاوز مفهوم القوة في مضمونه الفكري المعنى العسكري الشائع إلى مضمون حضاري أوسع ليشمل القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية...إلخ .ولكن أيا من مصادر القوة مهما تعددت لا تكتسب وزنا ولا تأثيرا بمجرد وجودها، وإنما يرتبط هذا الوزن بالتأثير في التدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال، فالقوة (Power) هي مجرد امتلاك مصادر القوة كالموارد والقدرات الاقتصادية والعسكرية والسكان وغيرها، أما

القدرة (Strength) فتنصرف إلى إمكانية تحويل هذه المصادر إلى عنصر ضغط وتأثير في قدرات الآخرين .وبهذا المعنى عرف روبرت Robert Alan Dah القوة بأنها "القدرة على جعل الآخرين يقومون بأشياء ما كانوا ليقوموا بها لولا ذلك".

وقد اختلف الباحثون والمفكرون في علم العلاقات الدولية حول تحديد عوامل قوة الدولة في المجال الدولي، لكن أبرز من نظّر في هذا المجال هو المفكر الألماني هانس مورغنثاو (Hans Morgenthau)، فقد حدد عوامل قوة الدولة في عدة عوامل، هي: العامل الجغرافي، الموارد الطبيعية، السكان، التقدم الصناعي، درجة الاستعداد العسكري، الخصائص القومية، الروح المعنوية، نوعية الدبلوماسية.

أولا: العامل الجغرافي :المجال الجغرافي يمثل أحد أبرز ركائز قوة الدولة، ذلك بأن الدول هي في الأساس وحدات إقليمية، يمثل الإقليم أحد أركان وجودها ذاته، فلا دولة بدون إقليم، وهناك معطيات جغرافية عديدة تؤثر في قيمة الإقليم كعامل من عوامل قوة الدولة، وتتمثل هذه المعطيات في :المناخ، التضاريس، والموقع.

المناخ: يلعب المناخ المعتدل دورا هاما في تنشيط فعالية الإنسان، وبالتالي فإنه يساعد في زيادة قوة الدول، بينما تقيد المناطق الباردة والحارة الرطبة والحارة الجافة فعالية الإنسان وتشكل نقاط ضعف للدول، وللمناخ تأثير هام وقت الحروب وأثناء القتال، ففي المناطق ذات المناخ الفصلي من النادر أن تقدم دولتان على خوض معركة بينهما، ويجب أن تأخذ الجهات الحكومية الظروف المناخية في عين الاعتبار أثناء الحروب لتقدم نوع الطعام واللباس المناسب للمقاتلين حتى يقاتلوا في ظروف مريحة ليقدّموا أفضل ما لديهم.

التضاريس: تعتبر من أكثر عناصر المظهر الطبيعي ذات صلة بقوة الدولة سواء كانت سهلا منبسطا أو أرضا جبلية وعرة أو هضابا، وتأثر التضاريس على نمط تصريف المياه وخطوط المواصلات والنقل، وتعتبر المناطق السهلية من أفضل المناطق لممارسة النشاط الاقتصادي والتقني والحضاري، لذا نجد معظم سكان العالم يقطنون الجهات السهلة والجزء الأعظم من النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

الموقع: يعدّ الموقع من أكثر الخصائص الجغرافية تأثيرا في تكوين شخصية الدولة وتحديد وزنها السياسي، تأتي دراسة الموقع الجغرافي وما يحتويه من موارد في مقدمة المقومات الجغرافية التي تتدخل في تبرير وجود الدولة الجغرافي على صفحة الخريطة السياسية، ويعد فريدريك راتزل الألماني (Friedrich Ratzel) مؤسس مدرسة الچيوبوليتيك أول من نبه إلى دور الموقع الجغرافي كمؤثر في سياسات الدول.

الموارد الطبيعية: وهي عامل ثابت نسبيا يفرض تأثيراته على قوة الدولة، مقارنة بالدول الأخرى. وتشمل الموارد المختلفة كمصادر الطاقة مثل الفحم، النفط، الغاز، المواد النووية، أو ثروات معدنية (كالحديد والقصدير والنحاس والفضة والذهب)، إضافة إلى ما يوجد على سطح الأرض من تربة ومصادر مياه، تتيح إنتاج الموارد الغذائية أو الموارد الزراعية، فالبلاد ذات الإكتفاء الذاتى تكون متفوقة.

ثانيا :القدرة الاقتصادية: هي وسيلة كبيرة الأهمية في الوقت المعاصر لما للاقتصاد من عوامل مؤثرة في السياسات الدولية . وترتبط هذه القدرة بعدد هائل من الوسائل والأنشطة الخاصة كالتصدير والاستيراد والسلع والخدمات، ومنح المساعدات الاقتصادية، وتبادل الثروة والمعاملات المالية وأدوات الحماية التجارية، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، ومنح الأفضليات التجارية كوضع الدولة الأكثر رعاية، وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية، والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الخارج، وأشكال المفاوضات كافة الخاصة بتنظيم التعاملات الاقتصادية، والتعاون الإقليمي .فقد أصبح الاقتصاد محور عمليات تفاعل واسعة النطاق بين الدول لا تؤثر فحسب على رفاهية الشعوب وإنما على أمن الدول.

ثالثا: القوة العسكرية :إن طبيعة الدور الذي تضطلع به القوة العسكرية والمهام الموكلة إليها جعلتها أكبر وأضخم وسائل القوة بالنسبة إلى الدولة .ففشل القوة الاقتصادية لدولة ما قد يؤدي إلى الفقر، بينما قد يعني فشل القوة العسكرية لها

الموت .وتشمل القوة العسكرية لأي دولة بصفة رئيسة، قواتها المسلحة بفروعها البرية والجوية والبحرية، وتسليحها التقليدي وغير التقليدي، وكفاءتها القتالية، ومواقع انتشارها، إضافة إلى العلاقات الدفاعية التي تربط الدولة بالدول الأخرى.

رابعا: الخصائص القومية: تبرز الشخصية القومية من بين العوامل الإنسانية الثلاثة ذات الطبيعة الكيفية التي تؤثر على السلطان القومي نتيجة إفراطها في الارتباط بوجهة النظر العقلانية وتأثيرها الدائم والحاسم على ما تستطيع الدولة أن تفرضه من ثقل في موازين السياسة الدولية، فالشخصية القومية أهمية كبيرة وأثر بالغ في انتصار الأمم وصمودها وتحقي أهدافها وبلوغ مقاصدها؛ لذلك تسعى الجيوش في الدول كلها إلى بناء الروح المعنوية لمقاتليها، وإشاعة روح الأمل في نفوسهم وتدعيم ثقتهم بطاقاتهم وقدراتهم، وتتصدى للحرب النفسية التي يشنها العدو وتكافح إشاعاته المضللة، وتخوض معه في الوقت ذاته حربا نفسية بهدف تحطيم قدراته المعنوية.

المقومات السياسية :التي تتمثل في طبيعة النظام السياس ي للدولة، فالنظام السياسي الديمقراطي يعكس سياسات خارجية سلمية؛ نظرا لما يتمتع به من تعددية وارتفاع في نسب المشاركة السياسية، أما النظام التسلطي فيعكس سياسات عدوانية، وترى الدراسة أنه وبالرغم من أن الأنظمة الديمقراطية في الواقع تسعى لتحقي القوة وتتنافس على المجالات الحيوية، وتعتمد الحروب لتحقي ذلك بحجة نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، إلا أنها تبقى أفضل من الأنظمة التسلطية.

حسب الواقعية الجديدة هناك مجموعة من المؤشرات التي يتم أخدها بعين الاعتبار لقياس قدرات الدولة. فقياس القوة الاقتصادية للدولة، يتم من خلال الناتج الإجمالي المحلي، وحجم الصادرات، بينما ينظر لكل من حجم الإنفاق العسكري، حجم القوات المسلحة، وامتلاك الأسلحة النووية كمؤشرات لقياس القوة العسكرية. أما عدد السكان، فإنه يُقاس بالنسبة للواقعيين الجدد بعدد السكان العاملين والذين يمكن تَعْبِئتهم كجنود في حالات الضرورة، ومساحة الدولة تُحَدِّدُ كذلك مدى إمكانية هزيمتها (الاتحاد السوفيتي في الحرب العالمية الثانية)، كل هذه العوامل تعد بالنسبة للواقعيين قوة كامنة تصب في خانة بناء قوة عسكرية. ويؤكد الواقعيون الجدد أن قياس الموقع النسبي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار قدرات الدولة بالمقارنة مع باقي الدول خاصة الدول المنافسة لها والتي تشكل بالنسبة لها **مجموعة مرجعية** لتحديد قوتها، حيث أنه من خلال قياس هذه الإمكانيات مجتمعة يتم تصنيف الدول ضمن خانة القوة الكبرى أو قوة متوسطة أو قوة عظمى. موقع الدولة النسبي في النظام الدولي هو الذي يفسر سلوكها ولهذا نجد أن سلوك القوى الكبرى مثلا ينحو نفس المنحى وهو ما يفسر تشابه السياسات الخارجية للدول التي لديها نفس الموقع النسبي في النظام الدولي، على الرغم من الاختلاف على الصعيد الداخلي. وعليه، فإن تغير سلوك الدولة مرهون بتحسن موقعها النسبي بحيث أنه كلما تحسن موقعها كلما أدى ذلك إلى تغير سلوكها الخارجي وهذا يرجع إلى تزايد طموحاتها، وهذا ما دفع بالواقعيين الجدد إلى الجزم بأن السياسة الخارجية الألمانية بعد نهاية الحرب الباردة ستتغير إلى سياسة أقل تعاونا مع حلفائها التقليديين في أوروبا فهذه الدولة تحسن موقعها النسبي حيث زادت مساحتها بعد الوحدة وزاد عدد سكانها كما تحسن اقتصادها بشكل كبير بعد الوحدة.

وبغضِّ النظرِ عما إن كنا نتحدثُ عن القوةِ العسكرية أو القوة الاقتصادية، فإنه من الواضح أن القوى الكبرى تتصرَّفُ تصرُّفًا مختلفًا عن القوى الصغرى؛ فقد انتهت العديدُ من الدراسات إلى أن الدول التي تتمتع بقدر أكبرَ من مكونات القوة، تُعَد أكثرَ نشاطًا في مجال السياسة الخارجية من الدول التي تمتلكُ قدرًا أقلَّ من تلك المكونات، ولا شك أن هذا النشاطَ هو محصِّلة لتوافُر الموارد، واتساع نطاق المصالح على مستوى العالم بأَسْره.

السياسة الخارجية الأمريكية:

تحظى دراسة السياسة الخارجية الأمريكية بأهمية كبرى نظرا لحجم تأثيرها وفاعليتها على الساحة السياسية الدولية، وكذلك مكانتها في سلم القوى الدولية.

ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية:

في الواقع هناك ثلاثة أمثلة موجودة في خريطة السياسة الخارجية الأمريكية لا يستطيع أي رئيس أمريكي المساس بها، مهما كانت قدراته ومهما كان حجم التأييد الداخلي الذي يحظى به، حتى ولو كان رئيسا استثنائيا.

1. **بريطانيا**: إذ لا يستطيع أي رئيس أمريكي أثناء أو بعد تسلّم السلطة أن يختلف مع المملكة المتحدة، فبريطانيا العظمى بالنسبة للولايات المتحدة هي الحليف الاستراتيجي، وموطئ القدم الثابت للسيطرة على أوروبا الغربية، وخط الدفاع الأول في حال استعادت روسيا عافيتها، وهي الداعم الأساسي لها في أي حملة عسكرية تقوم بها، وعون لتنفيذ سياساتها. وبالمحصلة المملكة المتحدة قبلت بدور الرجل الثاني المطيع للولايات المتحدة، وهذا ما يرضي غرور هذه الأخيرة.

2. **إسرائيل**: فلا يستطيع أي رئيس سوى دعم إسرائيل، فهي منفذ السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، وصمام الأمان ضد أي محاولة عربية لمناوشة السياسة الأمريكية ولو جزئيا، وآداة للحيلولة دون بروز أي قوى اقليمية في المنطقة العربية سواء أكانت قادمة من شرق أو غرب إسرائيل. دون التغافل عن النفوذ المتعاظم يوما بعد يوم للّوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة. بالتالي إسرائيل مهمة وحيوية في الداخل الأمريكي وفي عقلية السياسة الخارجية الأمريكية فأهميتها مزدوجة لا يمكن المساس بها.

3. **الخليج العربي**: من غير الممكن أن يقوم أي رئيس أمريكي بسحب القوات الموجودة هناك نهائيا لعدة أسباب، أهمها: النفط الموجود هناك؛ الموقع الجيوستراتيجي للخليج العربي؛ القوى الصاعدة القريبة من الخليج العربي "كإيران" والبعيدة نوعا ما "باكستان والهند". إذًا الخليج العربي له أبعاده الاقتصادية، السياسية، العسكرية والجغرافية الهامة جدا بالنسبة للولايات المتحدة.

أدوات السياسة الخارجية الأمريكية:

ظلت السياسة الخارجية الأمريكية تركز على استخدام نوعين من الوسائل هما:

أ -**الوسائل التدخلية العسكرية الأمنية**: وهي ما تميزت باستخدامه الإدارات الأمريكية التي سيطر عليها الجمهوريون، ومن أمثلة ذلك قيام إدارة الرئيس بوش الأب بشن حرب الخليج التي أخرجت القوات العراقية من الكويت، ولاحقا قامت إدارة الرئيس جورج بوش الابن بشن حرب غزو واحتلال أفغانستان والعرق، ولم تقتصر توجهات الإدارات الجمهورية على استخدام الوسائل التدخلية الأمنية عن طريق شن الحروب وإنما كذلك عن طريق تعزيز ونشر القواعد العسكرية والأساطيل البحرية.

ب -**الوسائل التدخلية الاقتصادية السياسية** : تميزت باستخدامها الإدارات الأمريكية التي سيطر عليها الديمقراطيون ومن أمثلة ذلك قيام الإدارة الأمريكية بعد نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية للسلطة

الفلسطينية عام 2006 م بالتدخل المباشر في النظام السياسي الفلسطيني وقطع المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ما لم تعترف حركة المقاومة الإسلامية حماس بالكيان الصهيوني وقبولها بمشروع التسوية وهذا ما تسبب بالانقسام الفلسطيني الفلسطيني عام 2007 وحصار غزة تحت ذريعة محاربة حماس الإرهابية،(وكانت الإدارات الأمريكية وما زالت بمختلف انتماءاتها الجمهورية والديمقراطية تركزعلى انتهاج سياسة خارجية التي تعتمد الوسائل التدخلية بما يتيح للولايات المتحدة الأمريكية القيام بتنفيذ العديد من الأدوار الوظيفية في المسرح الدولي. كما لعبت الوسيلة الاقتصادية دوراً مهماً في السياسة الخارجية الأمريكية ووظفتها الدول بالأشكال والصيغ الآتية:

1. تقديم القروض أو المساعدات إلى الدول الفقيرة أو تلك التي ضربتها الحرب، بشروط تتلاءم مع ما تفرضه الشركات الأمريكية (سياسة الترغيب).

2 . الحظر الاقتصادي والحصار البري إزاء البلدان التي ترفض الانصياع لسياستها أو ترفض قبوله النفوذ والمصالح الأمريكية فيها (سياسة الترهيب).

3 . عقد الاتفاقيات التجارية التي تحظر حماية الصناعات الوطنية في الدول النامية من خطر الاحتكارات الأمريكية الضخمة.

4. شن الحرب الاقتصادية على عملات الدول التي ترفض الاستثمارات أو التعامل الاقتصادي معها1998 .

أهداف السياسة الخارجية الأمريكية:

وتحدد السياسة الخارجية الأمريكية لأي كيان دولي توجهات علاقاته مع الكيانات الدولية الأخرى، وبالتالي فإن الأداء السلوكي للسياسة الخارجية لا بد أن يتضمن بالضرورة مجموعة من الأهداف والغايات التي تلعب دورا حاسما في تحديد الكيفية التي يتم التعامل وفقا لها مع الأطراف الخارجية، وتضع الهيئات والمؤسسات والكيانات الأمريكية الرسمية معطيات السياسة الخارجية الأمريكية ثم يتم اعتمادها وانتهاجها بواسطة الجهات الرسمية الأمريكية، وتترجم برامج السياسة الخارجية الأمريكية إلى النداء السلوكي الدولي الخارجي ضمن مستوى معلن وآخر غير معلن، وكلاهما قابل للملاحظة والاستنباط، وتتميز السياسة الخارجية الأمريكية بالنزعة البراغماتية بسبب سعي هذه السياسة الدائم من أجل تحقيق الأهداف المادية والرمزية المعنوية المعلنة وغير المعلنة، وبالتالي فمجالها واسع النطاق يشمل كامل مكونات النظام الدولي، وقد سعت السياسة الخارجية الأمريكية إلى عدم إبقاء مفهوم الهيمنة الأمريكية ضمن الإطار الجامد الساكن، فقد عمدت الولايات المتحدة إلى استخدام برامج وجداول أعمال السياسة الخارجية المتميزة بأجندتها الرامية إلى جعل الهيمنة الأمريكية مشروعا حركيا ومتكاملا ومفروضا على النظام الدولي على أساس اعتبارات الأمر الواقع .

إن جوهر السياسة الخارجية الأمريكية هو تحقيق المصلحة الوطنية العليا للبلاد والسيطرة على العالم، فالنظرة الأمريكية للعالم منذ خروجها من عزلتها أثناء الحرب العالمية الثانية تقوم على فكرة .المشروع، أو الحلم الإمبراطوري الأمريكي.

وقد أكدت إحدى وثائق التخطيط الصادرة عن البنتاجون عام 1992 م إلى أن الهدف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد هو" منع نشوء أي منافس جديد يمكن أن يحتل مكان الاتحاد السوفيتي سابقاً

كمهدد للنظام الدولي الجديد وأن الاستراتيجية الأمريكية يجب أن تعيد التركيز على منع وعرقلة نشوء أي منافس دولي محتمل مستقبلا ."

ومن بين الأهداف الدائمة للسياسة الخارجية الأمريكية هو حماية الأمن القومي الأمريكي داخليا وخارجياً، ومنع قيام أي قوى معادية قد تهدد أمنها القومي ومصالحها الحيوية ولعل هذا الهدف انعكس عملياً عندما حدثت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 م والذي عرض أمنها القومي للخطر مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ خطوات عملية وضربات استباقية لبعض الدول وإعلانها الحرب ضد الإرهاب لتفادي تكرار تلك الحوادث مرة أخرى.

المحددات التي تحكم صنع السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة:

الدول الكبرى تتأثر أكثر بالمتغيرات الداخلية. وبالمتغيرات المجتمعية (الرأي العام، البيئة الداخلية، الجماعات الضاغطة، المجتمع المدني) في النظام السياسي المفتوح.

أولا/ البيئة الداخلية:

من الناحية الرسمية والهيكلية الإدارية هناك عدة جهات تشترك في صناعة الاستراتيجية الأمريكية والسياسة الخارجية، هما وزارتا الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع، وهناك أيضا لجنة الخارجية والأمن وهي لجنة تابعة للكونغرس، لكن الأهم من بين كل هذه الهيئات هو مجلس الأمن القومي، وهو تابع مباشرة إلى الرئيس الأمريكي وعادة ما يشغل هذا المنصب أقرب المقربين من الرئيس مباشرة.

أما خارج الدوائر الرسمية فهناك العديد من الجمعيات والمعاهد التي تعنى بقضايا الدفاع والخارجية وتضع بصماتها على فكرة صانع القرار، ومن بين أهم المؤسسات الفاعلة غير الرسمية نذكر معهد أمريكان انتربرايز تأسس عام 1943، ومنتدى الشرق الأوسط، مؤسسة برادلي 1903 ومركز سياسات الأمن 1988، إضافة إلى مجلس سياسات الدفاع ومكتب المهمات الخاصة، هذا إلى جانب مصانع التمويل الحربي، المؤسسات الإعلامية وجماعات المصالح.

1- **وكالة الاستخبارات الأمريكية:**

تعتبر المحور الأساسي للاستخبارات الأمريكية والمصدر الأساسي للمعلومات للسلطة التنفيذية، وقد استعملت إدارة ترومان وايزنهاور هذا الجهاز لمعالجة قضايا السياسة الخارجية، كما ويعتبر حاليا من الأجهزة الهامة والفاعلة في السياسة الخارجية.

2- **الكونغرس:**

يعتبر الكونغرس جهازا تشريعيا مكون من غرفتين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وتهتم الكونغرس بالقضايا الخارجية والمرتبطة بالسياسة الخارجية فضلا عن الأمور الداخلية للولايات الفيدرالية.

3- **مجلس الأمن القومي:**

تأسس مجلس الأمن القومي بموجب قانون صادر عام 1947 (لكن منصب مستشار الأمن القومي لم يحدد إلا في عام 1953). القانون يخوّل هذا المجلس معالجة شؤون الأمن الخارجي بالمعنى الواسع للعبارة إضافة إلى النظر في شؤون الأمن الداخلي. وهو لا يضم سوى أربعة أعضاء بقوة القانون هم: الرئيس ونائبه ووزير الخارجية ووزير الدفاع إضافة إلى اثنين

من المستشارين الدائمين هما رئيس لجنة رؤساء الأركان ومدير وكالة المخابرات المركزية. لكن المؤسسة توسعت عبر السنين حيث تضم اليوم ما يقرب من 150 شخصاً. وتصدر التوجيهات الرئاسية المتعلقة بالأمن القومي برعاية مجلس توجيهات الأمن القومي الرئاسية، وهي توجيهات يتم تصنيفها بشكل عام إضافة إلى تقرير استراتيجية الأمن القومي الذي يعد أهم وثيقة عامة المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن الخارجي.

4- اللوبي الصهيوني:

تلعب جماعات المصالح في الولايات المتحدة دورا مهما وكبيرا في صنع السياسة الخارجية وبالرغم من التأثير السياسي لجماعات الضغط فان صناع السياسة الخارجية يدركون فاعلية هذه الجماعات ومن ثم فهم يتبعون السياسات التي تحظى برضاها أو على الأقل بسكوتها ويعد اللوبي الصهيوني أبرز مثال على ذلك ويكمن التفسير في قوة اللوبي "الإسرائيلي" الذي ليس له مثيل، فلولا مقدرة هذا اللوبي على معالجة النظام السياسي الأمريكي، لكانت العلاقة بين "إسرائيل" والولايات المتحدة أقل حميمية مما هي عليه اليوم.

يتكون جوهر اللوبي من يهود أمريكيين يبذلون جهداً كبيراً في حياتهم اليومية من أجل ثني السياسة الخارجية الأمريكية بحيث تدعم مصالح "إسرائيل" وتتجاوز نشاطاتهم مجرد التصويت لمرشحين موالين "لإسرائيل"، إلى كتابة الرسائل والإسهامات المالية، ودعم المنظمات الموالية "لإسرائيل" ولكن ليس كل الأمريكيين اليهود جزءاً من اللوبي، لأن "إسرائيل" ليست قضية بارزة للعديد منهم. ففي مسح أجري سنة 2004 على سبيل المثال، قال نحو 36% من الأمريكيين اليهود إنهم إما غير مرتبطين جداً "بإسرائيل" عاطفياً، أو "غير مرتبطين بها عاطفياً بالمرة".

وسائل الإعلام:

تعتبر جزءا لا يتجزأ من العملية السياسية الأمريكية وشريكة مساهمة بطريقة غير مباشرة في صنع السياسة الخارجية، البعض يراها بمثابة الذراع الداعم للنخبة السياسية المسيطرة؛ ويلعب الإعلام دورا ذو حدين من حيث تقليل الآراء المعارضة أو التأثير على صناع السياسة الخارجية الشيء الذي يؤدي إلى تعقيد مهمتهم.

6- مراكز الأبحاث ودورها في صنع السياسة الخارجية:

إن دور مؤسسات الفكر والرأي، تعتبر من المؤثرات العديدة في صياغة سياسة الولايات المتحدة الخارجية، هو أحد أكثر تلك الأدوار أهمية وأقلها فهماً وتقديراً. فقد قامت هذه المؤسسات التي هي بمثابة مراكز أبحاث سياسية مستقلة، والتي تشكل ظاهرة أمريكية مميزة، بصياغة التعاطي الأمريكي مع العالم لفترة تقارب مئة عام. ولكن كون مؤسسات الفكر والرأي تقوم بمعظم مهامها بمعزل عن أضواء وسائل الإعلام يجعلها تحظى باهتمام يقل عما تحظى به المنابع الأخرى للسياسة الأمريكية- كالتنافس بين مجموعات المصالح، والمناورات بين الأحزاب السياسية، والتنافس بين فروع الحكومة المختلفة. وعلى الرغم من هذا الابتعاد النسبي عن الأضواء، فإن مؤسسات الفكر والرأي تؤثر على صانعي السياسة الخارجية الأمريكية بخمس طرق مختلفة هي: توليد أفكار وخيارات مبتكرة في السياسة، وتأمين مجموعة جاهزة من الاختصاصيين للعمل في الحكومة، وتوفير مكان للنقاش على مستوى رفيع، وتثقيف مواطني الولايات المتحدة عن العالم، وإضافة وسيلة مكملة للجهود الرسمية للتوسط وحل النزاعات، فهناك العديد من مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة التي لها أهمية في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية و يطلق عليها Tank tanks و تقوم هذه المراكز البحثية بإمداد صانعي السياسة الأمريكية ووسائل الإعلام بتحليلات ودراسات تتعلق بكل القضايا الهامة مما يجعلها لاعبا هاما في تحديد

أولويات السياسة الخارجية و مساراتها فقد أصبحت هناك أكثر من 1200 مؤسسة للفكر والرأي موزعة على كامل الساحة السياسية الأمريكية. وهي تشكل مجموعة غير متجانسة من حيث اتساع نطاق المواضيع والتمويل والتفويض والموقع. فبعض هذه المؤسسات، مثل معهد الاقتصاد الدولي، ومؤسسة الحوار بين الدول الأمركية، أو معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى يركزّ على مجالات وظيفية محددة أو مناطق معينة. في حين تغطي مؤسسات أخرى، مثل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، السياسة الخارجية بصورة عامة. ولدى القليل من مؤسسات الفكر والرأي، مثل بروكنغز، منح وقفية ضخمة فلا تقبل بالتالي إلا القليل من التمويل الرسمي. في حين تحصل مؤسسات أخرى مثل راند RANDعلى معظم إيراداتها من عقود للقيام بأعمال لزبائن في الحكومة وفي القطاع الخاص؛ بينما تعتمد قلة منها مثل معهد السلام الأمريكي بصورة شبه كاملة على التمويل الحكومي. وتقوم مؤسسات الفكر والرأي، في بعض الحالات، بدور إضافي كمنظمات غير حكومية ناشطة في قضية معينة. ومن هذه المراكز:

-مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: والتي تعتبر من المراكز البحثية الكبرى والتي لا تقل أهمية عن مؤسسة راند Rand التي لها العديد من الدراسات الهامة وتكونت مؤسسة راند كوربورايشن المشهورة في البداية من مصادر التبرعات ومن تمويل المشاريع الخاصة من قبل الجمعيات والعقود المنظمة من مؤسسات سياسية أو شركات خاصة.

-مجلس العلاقات الخارجية: وهو مؤسسة محترمة تأسست عام 1921، وتعد معقلاً "للواقعية" والاعتدال، ويديرها اليوم رتشارد هاس رئيس الخلية المستقبلية رئيس مجموعة التخطيط في وزارة الخارجية حتى عام 2002 ويصدر المجلة الشهيرة Foreign Affairs.

-هناك مؤسستان لهما توجه ديمقراطي هما: مؤسسة بروكينز التي أحدثت في عام 1927 وتضم اليوم قدامى المسؤولين في إدارة كلينتون مثل جيمس ستاينبرغ، مسؤول الدراسات الدولية ومساعد المستشار السابق لشؤون الأمن القومي؛ ومؤسسة كارنيجي للسلام الدولي التي تصدر مجلة "السياسة الدولية" وتعد دراساتها حول انتشار أسلحة الدمار الشامل حجة في هذا المجال.

-وهناك أيضاً مؤسستان ليست لهما صفة سياسية كبيرة هما: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) الذي يصدر مجلة واشنطن كوارتلي، ومؤسسة راند كوربوريشن المشهورة. في البداية تكونت المصادر المالية لهذه المؤسسات من عائدات التبرع السخية (غالباً ما تكون على شكل هبات موصى بها)، ومن تمويل المشاريع الخاصة من قبل الجمعيات والعقود المنظمة مع مؤسسات سياسية أو شركات خاصة.

5- **دور الدين:**

يعتبر الدين من الأطر الضرورية والهامة في البيئة الداخلية إذ أصبح من الواضح أن صانعي القرار في السياسة الخارجية الأمريكية يتمحورون في عصبتين أساسيتين هما:

- ✓ **العصبة الأولى:** تتمثل في مجموعة من المبشرين من اليمين الديني المحافظ المعروفين بالإنجيليين الجدد، وهؤلاء يقومون بأدلجة العداء والحرب ضد العالم، وبالترويج والتسويق لصدام الحضارات وتحديداً ضد العالم الإسلامي الذي أصبح يمثل في منطقهم "محور الشر"، حيث يتم وفق طروحاتهم تعميم الصور النمطية عن العربي الإرهابي الكاره والحاقد على نمط الحياة الغربية. يستخدم هؤلاء منطق بن لادن بصورة مقلوبة، فيعيدون إنتاج العلاقة بالإنجيل والتوراة.. إذ يعمدون إلى إسقاط هذه النصوص والمفاهيم على الواقع المعاصر
- ✓ **العصبة الثانية:** يتمثل في تيار المحافظين الجدد الذي نجح في استيعاب الإدارة الحالية، والذي يقوم بمهمة البرمجة ووضع السياسات والاستراتيجيات العامة.

ثانيا: البيئة الخارجية:

تشمل البيئة الخارجية العناصر والمتغيرات الواقعة خارج الحدود القطرية للدولة وتتضمن سلوك الوحدات الدولية الأخرى منظمات دولية و شـركات اقتصـادية وتجارية عابرة للقارات .. بصـفة عامة تلك التغيرات الواقعة خارج محيط الدولة والتي تؤثر على صنع السياسة الخارجية للدولة.

من منطلق أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان و الرابعة من حيث المساحة ؛ أي ما يغطي نصف مساحة القارة الأمريكية ، بمساحة تعادل 9809430 كم^2 وبتعداد سكاني يفوق 315 مليون نسمة كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من الدول الجديدة التي تملك ثروات ومواد أولية هائلة كاحتياط ؛ و منذ الحرب العالمية الثانية خرجت الولايات المتحدة منها كمستفيد إذ تعدت حجم المكاسب الـ 11 مليار دولار كعائدات من تجارة الأسلحة لدول أروبا المتناحرة ومن ذاك الحين أصبحت على رأس الدول الاقتصادية و التي تمثل الاقتصاد الأول في العالم .. نجد أن هذه المقومات جعلتها من أقوى الدول في العالم.

إلى جانب ذلك فهي ذات قعد دائم في هيئة الأمم المتحدة وذات تأثير قوي على هذه الهيئة إلى جانب عضويتها البارزة في العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى كصندوق النقد لدولي والبنك العالمي ناهيك عن المنظمات الغير حكومية الأخرى والشركات المتعددة الجنسيات ... الخ

وبما أن المنظمات الدولية أصبحت تمثل أحد الفواعل في النظام الدولي الذي تلعب فيه دورا هاما؛ فان عملية صنع السياسة الخارجية تبقى تتأثر بهذه الأخيرة، فعلى سبيل المثال كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى قرار دولي بشأن التدخل في العراق لكن هيئة الأمم المتحدة أحجمت على ذلك ما جعل التدخل الأمريكي في العراق يفتقر إلى الشرعية الدولية وغير مبرر.

ثالثا: البيئة السيكولوجية:

على اعتبار أن الفهم الدقيق للبيئة السيكولوجية لصناع القرار يؤدي إلى فهم دقيق لعملية صنع السياسة الخارجية، إذ تمثل البيئة السيكولوجية المنفذ الأهم لمعرفة الخلفيات والدوافع الكامنة حول القرار المتخذ.

-من خلال ما سبق، يبدو أن هذه العوامل في الأغلب متشابهة في المضمون، ولكن الاختلاف يكون من حيث التضخيم أو الجانب الدعائي، فالسياسة المتبعة نحو إسرائيل ثابتة ولن تتغير، وطالما سعت كل الإدارات الأمريكية إلى تعزيز أمن إسرائيل في المنطقة وخدمة مصالحها، ويتم التضخيم في هذا الجانب في الفترات الانتخابية بهدف الحصول على دعم وتأييد اللوبي الصهيوني القوي والمؤثر في الداخل الأمريكي، كما أن السياسة نحو الحلفاء في المنطقة ربما كانت حذرة ولكنها لم تختلف في التنسيق على المستوى الكلي، أي أن التوجهات تكاد تكون متقاربة، ولكن الفارق في الآلية التي سيتم بها تنفيذ هذه الاستراتيجية، وهو اختلاف مستقر أيضاً بين الإدارات الجمهورية والإدارات الديمقراطية، لأنه مهما كانت الاختلافات، ومع أهمية الدور الذي يقوم به الرئيس في النظام السياسي الأمريكي، إلا أنه تأتي أهمية التأكيد على أن السياسة الخارجية الأمريكية تساهم في صناعتها وصياغتها مجموعة معقدة من المؤسسات، وتتنوع فيها الأدوار والتأثيرات، كما تتسم بالثبات الاستراتيجي في ظل توجهات واضحة وأهداف محددة، وتظهر الاختلافات أحياناً في الإجراءات والأدوات، وفي بعض الأحيان في ترتيب الأولويات، ومع ذلك فهناك هامش مؤثر لحركة الرئيس وسياساته، خصوصاً إذا أخذنا في الحسبان أنّ الحزب الجمهوري يتمتع بالغالبية في مجلسي النواب والشيوخ، وهو الحزب الذي جاء ترامب على بطاقته.

السياسة الخارجية الروسية:

أولاً: أهداف السياسة الخارجية الروسية

تسعى السياسة الخارجية الروسية، إلى تلمُّس طريقها نحو الوصول إلى مكانتها التي تصبو إليها في النظام الدولي. ومن أجل ذلك، حاولت موسكو جاهدةً تحقيق العديد من الأهداف التي تمثِّل خطوةً هامة في سبيل اعتلاء روسيا الاتحادية مكانة فعالة في النظام الدولي الجديد المتعدد الأقطاب الذي ترغب في تدشينه.

ويمكن القول إن أهم أهداف السياسة الخارجية الروسية في هذه المرحلة تتمثل فيما يلي:

1- إضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية، والتأكيد على ضرورة استرداد روسيا المكانة التي افتقدتها منذ قيامها، وإنهاء الانفراد الأمريكي بموقع القمة. وحسب رؤية القيادة الروسية، فيجب إتباع خطة استراتيجية وعقلانية تفضي إلى إحلال التعددية القطبية محل هذا الانفراد، وعلى نحو يتناسب أكثر واتجاهات العالم الجديد.

2- السعي إلى علاقات متميزة وتعاون استراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفييتي السابقين، سيما الهند وإيران والصين.

3- الاتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام والاستقرار في المنطقة.

4- الواقعية في التفكير، وزيادة التعاون وتعزيز العلاقات مع كومنولث الدول المستقلة.

5- السعي إلى تعزيز النفوذ الروسي في الفضاء السياسي للاتحاد السوفييتي السابق.

6- منع انتشار الصراعات السياسية والعسكرية المؤدية لعدم الاستقرار بآسيا الوسطى.

7- تعزيز الديمقراطية في روسيا.

وكان من أهم الخطوات التي اتخذها لتقوية سياسة بلاده الخارجية في مواجهة القوى العالمية الكبرى الأخرى اندماج روسيا في العديد من نشاطات السياسة الخارجية مثل مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، ومنتدى آسيا- باسيفيك للتعاون الاقتصادي، ورابطة الأمم لجنوب شرق آسيا، ومؤتمرات القمة الروسية مع الاتحاد الأوروبي... إلخ.

وعقب انتخابه رئيسًا لروسيا لفترة جديدة، حدَّد بوتين أولويات عمله كرئيس للدولة، مؤكدًا أن إعادة تسليح روسيا أصبحت ضرورية لمواجهة سياسة الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في مجال الدفاع الصاروخي، مما يفرض عدم تخلي الدولة الروسية عن قدراتها للردع الاستراتيجي، التي اعتبرها مُشكِّلةً للضمانة الأساسية لبلاده، في إشارة إلى السلاح النووي، والصواريخ العابرة للقارات، والمقاتلات، والغواصات، وذلك من خلال أضخم برنامج للتسليح في روسيا منذ استقلالها عام 1991.

وفي هذا الإطار، فقد عارض الرئيس الروسي سياسات الولايات المتحدة والغرب في مد مظلة حلف الناتو إلى الحدود الروسية، ورفض بشدة -ولا يزال- المشروع الأمريكي لبناء قواعد صواريخ مضادة في بولندا وجمهورية التشيك، مستخدمًا لغة قوية في رفض الهيمنة الأمريكية.

وعلى ما سبق يمكن القول بأن ثَمَّة عدة تطورات على المستوى الوطني قد حدثت؛ من أجل تعزيز الدور الروسي على الساحة الدولية، كان من أهمها ما يلي:

1- السعي إلى وضع مساوٍ، واستغلال حيز دبلوماسية القوى الكبرى، حيث كانت تلك في قمة أولويات السياسة الخارجية الروسية في تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية.

2- تقوية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)؛ كي تمارس دورًا رئيسًا، وفي ذات الوقت السعي نحو منع توسع حلف شمال الأطلسي (NATO) نحو الشرق، والحد من قدرته على لعب دور في شؤون منطقة النفوذ الروسي.

2- وضع استراتيجية لإحياء الاقتصاد الروسي، ومحاولة التغلب على الصعوبات الاقتصادية العديدة، سيما نقص الأرصدة البنكية، والاحتياطيات الأجنبية بالبنوك، وصعوبات الاستثمار، وتفاقم مشكلة البطالة في روسيا... إلخ.

3- تقوية الموقف والتأثير الروسي كقوة أوراسية، خاصةً بعد توسع حلف شمال الأطلسي شرقًا في أواخر تسعينيات القرن الماضي، حيث سعت القيادة الروسية إلى محاولة إيجاد عالم متعدد الأقطاب، وتوجهت بدبلوماسيتها جنوبًا نحو الصين والهند والدول الآسيوية الكبرى الأخرى؛ بهدف تقوية الدور الروسي في الشؤون العالمية.

إذًا، من أهم الأهداف المسطرة في عهد بوتين الحفاظ على الوضع الأمني واستقراره الداخلي، وتعميق أواصر العلائق مع دول الجوار في الفضاء السوفييتي السابق، وتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع قوى كبرى أخرى في آسيا كالصين والهند واليابان، والحؤول دون تدخل الدول الأخرى في شؤون روسيا الاتحادية أو منطقة نفوذها في المحيط السوفييتي السابق، وفي كل هذه الدوائر كان الهدف الأسمى هو تحقيق الاستراتيجية الأمنية على المدى البعيد.

ثانيا: محددات السياسة الخارجية الروسية:

1.عوامل البيئة الداخلية:

حسب دستور 1993 فإن رئيس الدولة يأتي على قمة هرم الفاعلين في صنع واتخاذ القرارات السياسة الخارجية واستمر العمل بهذا الدستور مع مجيء بوتين الذي صرح بأنه لا ينوي تعديل الدستور لأنه يركز صلاحيات واسعة في يد الرئيس ومنها أنه المسؤول على وضع السياسة الخارجية للدولة.

هذه الصلاحيات أضعفت إلى حد كبير دور البرلمان أو مجلس الدوما في صنع السياسة الخارجية وتحديد اتجاهاتها، ونلمس دور الرئيس في تحديد اتجاه السياسة الخارجية إذ ما أخذنا مقارنة بين فترتي يلتسين وبوتين، فـ يلتسن من أنصار الاتجاه رأسا إلى الغرب أي روسيا هي دولة غربية مسيحية فكانت توجهاتها في هذه الفترة متناغمة مع السياسات الغربية الأوروبية والأمريكية، في المقابل نلمس التغير الذي حدث في توجه سياسة روسيا الخارجية مع وصول بوتين إلى سدة الحكم ، وغلبة لعبة المصالح والواقعية على سياسة روسيا الخارجية ، فمع الغرب نجد مبدأ السلام المتوتر والمصالح أولا ، وفي الشرق مبدأ الحنين إلى الأخ الأكبر؛ شيء من المصالح مع شيء من الأيديولوجيا.

أما النخب السياسية في روسيا فأهميتها تكمن في كونها المصدر الأساسي لتجنيد المناصب العليا في الدولة، وتشكيل البيروقراطية الروسية، وقد تنازعت هذه النخب ثلاثة اتجاهات حيال دور روسيا الخارجي متمثلة فيما يلي:

- الإصلاحيون الراديكاليون، القوميون والمحافظون والشيوعيون (اليسار)، اتجاه الوسط.

بالإضافة إلى كل ذلك نلمس الدور الذي تمارسه جماعات الضغط ولوبيات المصالح في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية خاصة ملياردرات النفط والإعلام واللوبي اليهودي الذي كانت بصماته واضحة في سياسة يلتسن الخارجية.

2.عوامل البيئة الخارجية:

في حالة روسيا الجديدة باعتبارها الوريثة الشرعية للاتحاد السوفياتي وبالنظر إلى مكانتها وإمكانياتها فقد شكلت متغيرات البيئة الخارجية قيودا حقيقية على سياستها الخارجية خاصة في مرحلة إعادة البناء – فترة يلتسن -.

فالسياسة الخارجية لروسيا تخضع لمؤثرات دولية خاصة الغربية وتحديدا الأمريكية الشديدة التأثير عليها، بسبب موقع روسيا في الاستراتيجيات الخارجية للدول الغربية والولايات المتحدة، ومن أمثلة ذلك:

1 - إدارة فريق أمريكي للحملة الانتخابية الثانية لبوريس يلتسن وهذا يعني التدخل في جوهر الشؤون الداخلية.

2 – الصفقة النووية مع إيران وإلغاء بند أجهزة الطرد المركزي من الصفقة نتيجة لضغوط أمريكية.

3 – ورقة حقوق الإنسان والديمقراطية في المساعدات الاقتصادية والمالية.

4 - ورقة حقوق الإنسان وجرائم الحرب في الشيشان.

5 – شروط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في منح القروض – تخفيض الإنفاق العسكري بنسبة 70% وتسريح آلاف الضباط والجنود.

6 – المراقبة الأمريكية للمنشآت النووية الروسية بسبب عدم كفاية إجراءات الأمان الروسية.

وفي إطار المقارنة بين يلتسن وبوتين من حيث درجة التأثير الخارجي في صنع السياسة الخارجية لروسيا تبدو الأمور واضحة في أن فترة يلتسن كانت فيها السياسة الخارجية بالكاد تصنع في روسيا بل تصنع في أمريكا ودول أوروبا الغربية.

أما مع اعتلاء بوتين لسدة الحكم فقد بدا واضحا ذلك التوجه المدروس والمخطط نحو استغلال السياسة الخارجية لروسيا تبعا للعبة التوازن في المصالح التي يديرها بوتين على الو. م. أ والغرب.

تبقى نقطة من الأهمية بمكان إدراجها في سياق تحليل هيكل صنع السياسة الخارجية لروسيا فبالإضافة إلى العوامل الداخلية والخارجية فإنه لا يمكن إغفال دور **العامل السيكولوجي** القابع وراء ما يبدو تناقضا في سياسة روسيا الخارجية بين فترتي يلتسين وبوتين ، فيلتسين كان ينظر إليه على أنه رجل مريض ومدمن ومتحرر وضعيف حتى أن أحد المعلقين يقول أنه كان يدير دولة بحجم روسيا من المستشفى مع ابنته ، وهذا انعكس على دور ومكانة روسيا وبالتالي على توجهات سياساتها الخارجية ،في حين يختلف بوتين عن ذلك وهو الشاب الفتي والطموح ذو الماضي الاستخباراتي في الكاجيبيKGB والحزب الشيوعي، فوصوله إلى سدة الحكم أعتبر هدية من السماء لإنقاذ روسيا كما عبر **أنتوني إلين** أحد المسؤولين في مبنى العلاقات الخارجية

وفيما يتعلق بشخصية صانع القرار فإن وصول بوتين إلى سدة الحكم بموروثة وتكوينه السياسي أضفى على سياسة روسيا الخارجية ديناميكية جديدة بتقديرات براغماتية تدرك جيدا المواقع الملائمة والأدوار التي لا بد لروسيا أن تلعبها على المسرح العالمي.

اتجاهات السياسة الخارجية الروسية:

بانقضاء الحرب الباردة وتحول النسق الدولي وظهور متغيرات دولية جديدة أثرت على مكانة روسيا الدولية، وفرضت على سياستها الخارجية معطيات جديدة وجب التكيف معها وإدارتها بها بشكل يحقق ويعظم مكاسبها ويحفظ مصالحها الإستراتيجية.

فالسياسة الخارجية الروسية لهذه الفترة غلبت عليها لعبة المصالح الاستراتيجية أكثر من أي شيء آخر، خاصة في علاقة روسيا الخارجية بالدول الفاعلة والمؤثرة في النسق الدولي الجديد لما بعد الحرب الباردة.

توجهات السياسة الخارجية الروسية من خلال مختلف الاتجاهات والمبادئ التي حكمت العلاقات الروسية الخارجية مع هذه الأطراف تراوحت بين:

1- اتجاهات التقارب مع الو. م. أ – مبدأ السلام المتوتر -
2- التوجه نحو الاتحاد الأوروبي – مبدأ التعاون الحذر -
3- أبعاد السياسة الخارجية الروسية في آسيا - مبدأ أنظر شرقا –

السياسة الخارجية الصينية:

منذ انتهاء الحرب الباردة، بدأ يتضح أنّ الصين تريد القيام بدور الدولة العظمى، غير أنّها لا تزال في وضعٍ متردد في بعض الساحات، ففي مقابل اندفاع السياسة الخارجية الصينية في المجال الاقتصادي، لا تزال علاقاتها الأمنية والعسكرية محافظة ومترددة بصورة عامة.

تشكّلت سمات الثقافة الاستراتيجية للصين من عدة عوامل تداخلت على مر العصور، هي: تفاعل الفلسفتين الكونفوشية (أحد المصادر الفكرية) والداوية (فلسفة وديانة)، والجغرافيا، والتركيبة المجتمعية وإدارتها.

السمة الأولى: الشعور بالتفوّق الثقافي سمة أساسية من سمات الثقافة الاستراتيجية الصينية، وقد تفاعل شعور التمايز والتفوّق هذا مع موقع الصين الجغرافي وأعطاها رؤية خاصة؛ فهي رأت نفسها تاريخيًا" المملكة الوسطى "في الكرة الأرضية؛ عنت هذه الصورة تحديدًا أنّ الصين هي رأس القمة لتشكيل هرمي لنظام دولي مؤلف من الدول المحيطة التي تتبع للصين، بما أنّها أدنى منها مرتبةً.

السمة الثانية: تأكيد الوحدة والسيادة داخليًا (أي عدم التدخّل الخارجي)؛ يقوم الحكم داخليًا على مبدأ" التفويض السماوي" وهو أن يقبل الشعب الحكم، وبالمقابل يحكم من في السلطة بطريقة تؤمّن العدل والأمان للمجتمع .يستمر الحكم لوقت غير محدد لطالما كان يعمل بحق تجاه الشعب، وسقوط الحكم يعني أنّه خسر التفويض السماوي.

السمة الثالثة: ضرورة" تجنّب "الحرب وبالأخص القتال المباشر؛ هنالك مبدأ أساسي وهو أنّ أخذ المخاطر ليس مستحبًا ولديه دلالة سلبية في الثقافة الصينية.

هنالك معتقد متجذّر في الثقافة الاستراتيجية وهو أنّ الصين لم تكن يومًا دولة عدوانية أو توسعية، ولم تدفع للحرب ولم تهدد بلدانًا أخرى. فبعد استقلال الجمهورية تجلّى هذا المعتقد بتصريح الساسة المستمر أنّ الصين لن تسعى للهيمنة أبدًا، بل تسعى إلى مواجهة الهيمنة. وخلال الحرب الباردة، كانت الهيمنة تعني الاتحاد السوفياتي، وبعدها أصبحت الهيمنة تعني سيطرة الولايات المتحدة.

<u>محددات السياسة الخارجية الصينية:</u>

<u>أولا: المحددات الجغرافية والبشرية:</u>

من المهم تبيين أهم معالم المجال الجغرافي الصيني لدوره الهام في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية لأية دولة. تتربع الصين على مساحة 9.572.678 كم²، وتعد ثالث أكبر دول العالم مساحة بعد كل من روسيا وكندا. وتقع بين دائرتي عرض18° و54°، وبين خطي طول 74° و135°، وهي بذلك تعد حقا دولة قارة. وتتميز بموقع ذو أهمية استراتيجية في منطقة شرق آسيا، إذ تجاور 14 دولة منها: روسيا، الهند، باكستان، فيتنام، كوريا الشمالية...الخ، وللصين عمق استراتيجي كبير، وهو عامل مهم في تدعيم وزن الدولة الاستراتيجي الدفاعي خصوصا، خاصة في حالة التعرض لهجوم نووي، إذ يبلغ أقصى اتساع لها من الشمال إلى الجنوب 4023 كم، ومن الشرق إلى الغرب 6468 كم.

وتشرف الصين على طرق هامة للمواصلات والتجارة في العالم سواء البرية، كطريق الحرير (silk road)، أو البحرية بإطلالها على المحيط الهادي، وبحر الصين الجنوبي، وبحر الصين الشرقي، والبحر الأصفر، ومضيق فرموزا.

وبالنظر للامتداد الجغرافي للصين يمكن تفسير السبب في تنوع المناخ، وتنوع الأقاليم وتعدد الثروات الطبيعية، مما يؤثر إيجابا على الاقتصاد الصيني.

إضافةً إلى ذلك، يعكس سور الصين العظيم (المذكور في النشيد الوطني الذي كُتب عام 1934) عقلية معيّنة في التعاطي مع الخارج؛ وهي أنّ أهميته العسكرية والأمنية تكمن في ردع المعتدين، وإعاقة طريق من يريد الهروب أيضًا .لكن أهمية السور الأساسية تكمن في أنّه يعزل الداخل نفسيًا عن المحيط (البربري). لقد عكس بناء السور رؤية الثقافة الصينية لمحيطها وللخارج عامةً؛ كما عكس إصلاحه من جانب الأسر الحاكمة المتلاحقة توسّع الإمبراطورية، فضلً عن التقنيات الجديدة في البناء.

ومن الجانب البشري تعد الصين أكثر بلدان العالم سكانا، بتعداد يفوق1.270.800.000 نسمة، حسب إحصائيات 1999. وهذه الأعداد الهائلة تؤهل الصين لأن تكون سوقا واسعة، تستوعب السلع المحلية والعالمية.

ثانيا: المحددات الاقتصادية والعسكرية:

المحددات الاقتصادية:

يعد الاقتصاد الصيني من الاقتصاديات الصاعدة والواعدة، بفضل السوق الاستهلاكية الواسعة التي تحصي ما يفوق المليار مستهلك، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية المتبعة منذ العام 1979، والخروج من الاقتصاد الموجه إلى "اقتصاد السوق الاشتراكي"، الذي يزاوج بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهو ما يعرف في الصين "بسياسة المشي على ساقين"، والتدرج في إدخال الإصلاحات الاقتصادية تماشيا مع الحكمة الصينية القائلة " عبور النهر عن طريق تلمس مواقع الأحجار بالقدمين ".

وقد تطور الاقتصاد الصيني على مرحلتين، الأولى وهي مرحلة ما قبل الإصلاح، التي بدأت مع ميلاد جمهورية الصين الشعبية عام 1949، حيث تبنت الصين النموذج الستاليني، ثم تحول بعد ذلك إلى نظام التخطيط المركزي، ومنه إلى نظام الخطط الخماسية، مع التأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة، ثم إلى نموذج التعبئة الجماهيرية بالاستخدام المكثف للقوى العاملة، ومنه إلى التركيز على الكفاية الإنتاجية والاعتماد على الذات مع إدارة مركزية للصناعات، وقد حقق الاقتصاد الصيني معدلات تنمية معقولة خلال هذه الفترة، لكنها معدلات لا تقارن بما حقق بعد إتباع الإصلاح الاقتصادي الشامل في عهد "دنغ كسياو بنغ".

يث تراوحت نسبة النمو في الفترة الممتدة من 1978- 1998 بين 9% و13%، وبلغت قيمة صادراتها عام 1997 حوالي 183 مليار دولار، حيث عرفت نمو قدر بـ20.6%، في حين لم تتعد نسبة نمو الواردات في نفس السنة 2.5%.

وقد أصبحت الصين من أكبر الأسواق المغرية للاستثمار الأجنبي، حيث استقطبت في الفترة الممتدة ما بين (1993-1996) 12.5 % من إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية في العالم.

لكن هذا لا يمنع معاناة الاقتصاد الصيني من جملة من المشاكل منها، التنمية غير المتوازنة بين المناطق الشرقية الساحلية والمناطق الداخلية خاصة الغربية منها، ومشكلة الطاقة التي أصبح الطلب عليها شديدا في الصين بالتوازي مع التوسع السريع للاقتصاد الصيني، إذ يعتبر حاليا ثالث أكبر اقتصاد عالمي مستهلك للطاقة بعد الاقتصاد الأمريكي والياباني.

المحددات العسكرية:

تعد المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية في العالم، بفضل ما تتميز به من تفوق عددي ومن حيث التسلح (سواء الاستراتيجي أو التقليدي). وكذا التقنية والكفاءة التكنولوجية. فمن ناحية القدرات النووية، نجد أن الصين التي دخلت النادي النووي عام 1964، تعد اليوم أكبر قوة عسكرية في آسيا، وأنها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية، ولها قوة نووية بإمكانها أن تكون رادعة للولايات المتحدة الأمريكية. ويعد الخيار النووي الصيني كانعكاس لاعتزاز الصينيين بأنفسهم، وبأمجاد المملكة الوسطى (مركز العالم).

وتتبع الصين برنامج لتحديث قوتها كلفها 24 مليار دولار في الفترة الممتدة بين 1988-1995. ورغم أن لتقديرات الغربية ترى أن الترسانة النووية الصينية، لا تزيد نسبتها عن 10/1 من الترسانة الأمريكية أو الروسية، إلا أن ذلك لا يقلل من أهميتها، فهي تتوفر على ثالث أكبر مركب نووي في العالم، و تمتلك حسب تقديرات احتمالية حوالي 300 رأس نووي و2400 قنبلة نووية.

كما أنه بحوزة الصين "نظم إطلاق"(Delivery systems)، متطورة وعالية الدقة، خاصة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات مثل (DF-4) الذي يصل مداه إلى 7 آلاف كم، وصاروخ (DF-5) القادر على حمل رؤوس نووية متعددة، وهي صواريخ متحركة يمكن تحريكها حول الصين، وبالتالي إصابة أهداف في دول كاليابان وروسيا والهند، بالإضافة إلى الصواريخ متوسطة المدى مثل: (دونج فانج 15 و21)، وصواريخ (Julang 1) و(Julang 2)، وكذلك القاذفات الاستراتيجية (H-6)، ولغواصات النووية الحاملة للصواريخ النووية.

ثانيا: المحددات المجتمعية والثقافية:

يقصد بالمحددات المجتمعية والثقافية، العناصر المتعلقة بالجانب الاجتماعي من تركيبة عرقية، ودرجة التماسك الاجتماعي وقيم المجتمع السائدة، أما الجانب الثقافي فهو تعبير عن الأنماط الثقافية المنتشرة في المجتمع والتي تشكل هيكله القيمي ومعتقداته المحددة لتوجهاته الحضارية والقيمية.

يتشكل المجتمع الصيني من 56 قومية مختلفة، أكبرها قومية "الهان" (Hans) التي تمثل 93% أي الأغلبية بينما تتوزع الـ 7% المتبقية على جماعات إثنية مختلفة "كالتبتيين" و"المانشوس" و"اليوغروس"، و"الويغور"، إضافة إلى جماعة "زونغ"، وهذا ما جعل الصين تتميز بنزاعات إقليمية وتناقضات ثقافية.

يعتبر "الهان" المجموعة الإثنية الأكثر أهمية ويرتبط تاريخها بشكل كبير بتاريخ الصين، لأنهم ظهروا فيما يعرف اليوم بشمال الصين منذ أكثر من 4000 سنة، ويتميز "الهان" بثقافة وحضارة مشتركة، ويشكلون حاليا الأغلبية في 28 مقاطعة من بين الـ30 مقاطعة الموجودة في الصين باستثناء إقليمي" كسين جيانغ" و"التبت".

هذا في الوقت الذي بلغ فيه تعداد أعضاء جماعة "زوانغ" مثلا 15.8 مليون نسمة، وتعداد "الويغور" 7.2 مليون نسمة، والتبتيين حوالي6 مليون نسمة، لهذا تدعى الصين بـ" الجمهورية الاشتراكية الموحدة والمتعددة القوميات". لكن تلك النزاعات والتناقضات لم تظهر بالحدة المسجلة في دول أخرى كالهند أو الاتحاد السوفييتي، ويوغسلافيا سابقا، وهما الدولتان اللتان تفككتا نتيجة الاختلافات العرقية أساسا، ويرجع السبب في ذلك إلى التماسك التاريخي الذي يميز المجتمع الصيني، المعتز بهويته وقوميته، رغم ظهور مطالب انفصالية في مناطق محدودة مثل "التبت" وإقليم "كسين جيانغ" ذو الأغلبية المسلمة الواقع غرب لبلاد، وعلى ذكر العامل الديني فأغلبية الصينيين يدينون بالكونفوشيوسية، مع وجود أقليات مسلمة ومسيحية وهندوسية.

تمازجت الأعراق المختلفة المشكلة للصين عبر التاريخ في كيان حضاري واحد، تمثله مملكة الوسط الكبرى التي حكمت قارة آسيا طيلة قرون، أين كان الصينيون يعتبرون حضارتهم "مركز العالم" وأنهم صحاب أعرق حضارة في التاريخ. قدمت للعالم خدمات جليلة واختراعات لا تزال آثارها باقية إلى اليوم، ولعل هذا الزخم الحضاري من العوامل التي تقف وراء طبيعة المواقف الصينية، وطموحاتها للعب دور عالمي يتماشى مع موروثها الثقافي والحضاري العريق.

تأثير المتغيرات البيئية على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية (الثالوث البيئي):

أولا: تأثير البيئة الداخلية:

متغيرات داخلية تمثل مختلف المتغيرات المؤثرة في البيئة القرارية لصانع القرار في الصين، حيث يؤثر مستوى القوة والإمكانيات على التوجه الذي تتخذه السياسة الصينية الخارجية، من حيث الأهداف والمخرجات، بما يتناسب مع إدراك القادة الصينيين لمكانة بلادهم وللدور الذي يمكن أن تلعبه الصين في العلاقات الدولية.

وعلى ضوء تلك المتغيرات تبلورت توجهات وأهداف السياسة الخارجية الصينية، وحسب الدوائر الرسمية الصينية فتنعكس توجهات السياسة الصينية من خلال جملة من المبادئ، وهي:

تهدف السياسة الخارجية الصينية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وخلق بيئة أمنية آمنة، وتسعى لتطوير علاقاتها مع كل الدول بناء على خمسة مبادئ:

- الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي.

- عدم الاعتداء.

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

- التعايش السلمي.

- المساواة الدولية.

-تقوية التضامن مع الدول النامية، وتقوية علاقات الصداقة وحسن الجوار مع الدول المجاورة المشكلة لحجر الزاوية في سياسة الصين الخارجية.

- تسعى الصين لاستقرار العلاقات الدولية، ووضع نظام عالمي سياسي واقتصادي جديد.

- تكريس العدالة الدولية، حيث لا تدخر الصين جهدا في الحفاظ على السلم العالمي، وتسوية النزاعات الدولية.

وقد حددت الوثيقة التي وضعها الرئيس الصيني الأسبق" جيانغ زيمين" المبادئ الرئيسية لسياسة الصين الخارجية في عالم متحول من خلال:

- مراقبة الوضع الدولي بثبات ورزانة.

-التشبث بالموقع الدولي للصين وهو ما يتضح في التركيز على فكرة السيادة وإصرار الصين على تعريف المصالح القومية أنها داخل الحدود.

- هدوء رد الفعل.

-إخفاء القدرات المتوفرة.

- كسب الوقت.

إذًا فمتغيرات البيئة الداخلية الصينية تتحكم إلى حد كبير في صنع القرار في الصين، والذي يعمل وفقا لجملة من الأهداف الرئيسية:

* **الهدف الأول**: تدعيم التنمية الاقتصادية والتحديث، فمنذ تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي، بدأت الصين في التأكيد على أن التنمية هدف رئيسي للسياسة الخارجية، وحاليا أعطت الصين الأولوية لهدا الهدف وهو ما سيتضح أكثر من خلال الفصل القادم.

* **الهدف الثاني**: هو النماء العسكري، للمحافظة على السيادة والاستقلال، وقد جعلت القوة الاقتصادية من الممكن تحديث المؤسسة العسكرية، وتم الإسراع في هذه العملية نتيجة للنزاعات الإقليمية.

* **الهدف الثالث**: تدعيم وضعها القومي بتحسين علاقاتها الخارجية، حيث حاولت الصين إحداث تقارب مع مختلف الدول، وتجسد ذلك في علاقاتها مع الدول الأوربية والشرق أوسطية.

* انتهاج سياسة الباب المفتوح، حتى تبرز على أنها لاعب هام في الأسواق العالمية، وهذا ما تجلى في زيادة المبادلات التجارية الصينية، وتدفق الاستثمارات الخارجية.

ثانيا: تأثير البيئة الخارجية

تتمثل المتغيرات الخارجية، في المعطيات المميزة للجوار الإقليمي الصيني، وتحولات النظام الدولي. فعلى المستوى الإقليمي تؤثر جملة من التحولات على عملية صنع القرار، خاصة منها طبيعة علاقات الصين مع دول مؤثرة، وقضايا مهمة.

-فيما يخص قضية انتشار الأسلحة النووية في العالم، أثر ذلك كثيرا على توجهات السياسة الخارجية الصينية.

فمع ازدياد حدة الأزمة النووية لكوريا الشمالية خلال الصيف الحالي اتجهت الأنظار نحو أعدائها في أمريكا و"بيونج يانج" كما كان دور بكين كطرف ثالث يحظى باهتمام غير كبير رغم أنه على مستوى عالٍ من الأهمية. وبعد مرور فترة طويلة من الصمت الذي التزمته الصين فقد تدخلت بجرأة شديدة في النزاع عن طريق تعطيلها لشحنات البترول إلى كوريا الشمالية وإرسالها مبعوثين رفيعي المستوى إلى بيونج يانج بالإضافة إلى تحويل قواتها إلى الحدود الصينية الكورية وتنظيمها لسلسلة من المباحثات الثلاثية في بكين. ومنذ ذلك الوقت لم تتوقف الصين عن ممارستها للضغط.

حيث قامت أيضاً خلال الصيف الحالي باحتجاز سفينة ملاحية لكوريا الشمالية نتيجة لبعض الخلافات التجارية بينهما تلاه العديد من الزيارات التي قام بها نائب وزير الخارجية الصينية "دايبينجو" بين "واشنطن" و"بيونج يانج" في محاولة منه التأكيد على سلسلة جديدة من المباحثات.

وبصفة عامة فإن تلك المبادرات تسير في اتجاه مناف تماماً لتيار السلبية وعدم التحمل لأعباء المسئولية الذي كانت تتبعه الصين تجاه القضية النووية الكورية منذ عقد مضى. بالإضافة إلى أن تلك المبادرات أيضاً تعد طفرة تحول هائلة في حد ذاتها على الرغم من أن الصين لازالت في طريقها لتحقيقها وذلك باعتبار الصين لاعباً له دور فعال في ميدان الصراع الدولي في الوقت الراهن.

ففي خلال السنوات الأخيرة بدأت الصين تتخذ خطوات توصف بأنها أقل مواجهة وأكثر تحضراً وثقة بالنفس ولكنها في بعض الأحيان تبدو أكثر بنائيةً إزاء الشئون الإقليمية والعالمية. وعلى العكس مما كان معروفاً خلال العقد الماضي فإن الصين باعتبارها أكبر دول العالم سكاناً تقوم الآن بتطبيق نظام دولي جديد، حيث تبنت كوكبة كبيرة من المؤسسات والمبادئ والمعايير الدولية الراهنة من أجل تعزيز مصالحها الدولية حتى إنها سعت من أجل إضافة بعض الملامح التطويرية لهذا النظام ولكن بصورة محدودة.

ونظرا للتحول الحاصل في العلاقات الدولية، بسبب زيادة عوامل الاعتماد المتبادل، وأهمية توسيع العلاقات والانضمام للتكتلات العالمية، عملت الصين على مواكبة هذا التغير.

ومن أكثر شواهد التغير وضوحاً منذ منتصف التسعينيات هو ما قامت به الصين من زيادة حجم وعمق علاقاتها الثنائية إلى جانب انضمامها إلى العديد من الاتفاقيات التجارية والأمنية وتعميق إسهاماتها في المنظمات القيادية متعددة الجوانب، من خلال انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، وتأسيس منظمة شنغهاي، ومنظمة الآسيان، ومنظمة التعاون للمحيط الهادي (آبك)، وتنظيمها لمنتدى الصين إفريقيا. بالإضافة إلى تقديمها يد العون في توجيه القضايا الأمنية الدولية.

ونتيجة لهذه التطورات أصبحت سياساتها الخارجية في صنع القرار أقل من الناحية الفردية وأكثر من الناحية المؤسسية عن ذي قبل، كما أصبح الدبلوماسيون الصينيون أكثر تحضراً في التعبير عن أهدافهم.

وبصورة أشمل فقد اختلفت التصورات الخاصة بقوانين السياسة الخارجية، فبدلاً من اعتبار الصين ضمن الدول النامية المقهورة في ظل ولاية كل من" ماوزيدونج" و"دينج كزيا اوبينج" فقد أصبحت الصين إحدى القوى العظمى الصاعدة ذات المصالح المتعددة. كما جعلت هذه التحولات وضرورة التكيف معها صنع القرار في الصين يتصف بمرونة أكثر، والتحول إلى دوائر مؤسساتية أكثر فأكثر.

ثالثا: البيئة السيكولوجية و أثرها على صناعة القرار

لقد ساهمت كاريزما مختلف القيادات الصينية المتعاقبة على الحكم، وتداولها السلمي على الحكم في تطوير أساليب وآليات صنع القرار في الصين. فالفلسفة والذهنية الصينية فريدة من نوعها، فعندما تقدمت السن بـ"ماو تسي تونغ" ترك الكثير من الأمور للقائد الصيني المتواضع و البالغ الكفاءة "شوان لاى"، ولم يمانع في إعادة الاعتبار للقائد "دنج هسياو بنغ"، وعندما بلغ الكبر بهذا الأخير اكتفى بمنصب شرفي كرئيس للجنة العليا للرياضة، ولكنه كان بمثابة الأب الروحي للقيادات الجديدة. و"جيانغ زيمين" عندما واجه نفس الاختيار، اكتفى بالاحتفاظ برئاسة اللجنة العسكرية المركزية، وترك القيادات الجديدة تضطلع بدور قيادة الصين وإدارتها في القرن 21.

وبالنسبة للقيادة الجديدة فقد جرى إعدادها مسبقا للعب أدوار مستقبلية، فقد تولى" هو جنتاو" منصب نائب الرئيس لمدة خمس سنوات، وذلك بعد أن تم تصعيده من العمل العسكري و الحزبي، ونفس الشيء بالنسبة لرئيس مجلس الدولة "ون جياباو"، الذي كان بدوره نائبا لرئيس الوزراء على مدى خمس سنوات، وهنا تتجلى العبقرية الصينية حيث أن قائدا المسيرة الجديدة متمرسان على الحكم والإدارة والجانب العسكري، عندما سُئل "جيانغ زيمين" عن مستقبل الصين قال أنه يحس بالاطمئنان لأنه يعرف أن شابا مثل "هو جنتاو" هو نائب الرئيس، وأن مقاليد أمور الصين بين يديه، وبذلك عبر "جيانغ" عن الحكمة البالغة التي تراكمت عبر السنين في حضارة عريقة و ديناميكية.

وقد تعاقب تطور مؤسسات صنع القرار في الصين، مع تعاقب مختلف القيادات، ففي عهد ماو كانت معظم قرارات السياسة الخارجية يتم اتخاذها بطريقة عائلة كورليون في قصة (God Father): فكان ماو بمثابة "الأب الإله"، ثم جاء بعد ذلك حكم "دينج" ليفتح آفاقاً جديدة حيث توطدت روابط الصين بالمجتمع الدولي، ولكن ظلت القرارات النهائية تتصف بالمركزية الشديدة. وعلى الرغم من ذلك فقد أصبحت عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية الآن تتميز بالمؤسسية واللامركزية ولم تعد أيضاً تعتمد بشكل كبير على الصفة الفردية لأحد القادة.

ومن أحد محاور التغير في الصين إتاحة فرصة أكبر للدور الذي تلعبه هيئات الإدارة الحكومية المتناظرة والمختصة بقضايا السياسة الرئيسية، والمعروفة باسم "المجموعات القيادية الصغيرة"، كما قامت بكين في أواخر عام 2000 بتأسيس "مجموعة قيادية جديدة للأمن القومي". كما تشكل هذه الهيئات الصورة العامة للنظام السياسي، وأيضاً فإنه من شأنها تقييد السلطة التي يستقل بها فرد أو حزب.

عملت الصين أيضاً على تنويع مصادر التحليلات السياسية التي تصل إليها من داخل الحكومة أو من خارجها. فعلى سبيل المثال فإن القسم الجديد للتخطيط المتطور لسياسة وزارة الخارجية يلعب الآن دوراً بارزاً كأحد مصادر الفكر السياسي الداخلية، ومن ناحية أخرى فقد بدأت الحكومة فى تعيين متخصصين من خارج الحكومة للاستعانة بهم كمستشارين للقضايا الفنية مثل تلك التي تتعلق بعدم انتشار الأسلحة المحظورة والدفاع الصاروخي. هذا ويشارك عدد

كبير من الدارسين والمحللين السياسيين الصينيين بصورة منتظمة في مجموعات الدراسة الداخلية وكتابة التقريرات، إلى جانب تصميم بعض المختصرات السياسية، حيث يقوم هؤلاء الدارسون والمحللون السياسيون بكثير من الدراسات والزيارات للخارج للالتقاء بنظائرهم من الخبراء الدوليين بالإضافة إلى أنهم يلفتون أنظار الزعماء الصينيين إلى الاتجاهات الدولية السائدة ويطرحونها عليهم في قالب من الخيارات السياسية.

هناك عامل آخر أيضاً كانت له بصمة واضحة في تطوير عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للصين وهو توسيع رقعة المناقشة العامة لتشمل الشؤون العالمية. فلم يكن هناك أية مناقشات مفتوحة تتناول المشكلات الحساسة مثل حظر الأسلحة أو الدفاع الصاروخي في خلال العشر سنوات الماضية، ولكن في الوقت الراهن يستطيع النقاد أن يتناولوا كل تلك القضايا بالدراسة في آرائهم ولقاءاتهم التليفزيونية إلى جانب مؤلفاتهم بفرض تفعيل وهيكلة الدبلوماسية الصينية. وفي الوقت نفسه فقد بدأت فئة من الصينيين تضم مسئولي الإعلام والمتحدثين الرسميين للحزب الشيوعي والصحف اليومية الشعبية تجرى مباحثات باستخدام أسلوب المائدة المستديرة بالاستعانة بالإدارة الصريحة للمحللين الجدد حتى إن بعض الصحف وخاصة "الهوانكى شيباو" (أوقات عالمية) و"النانفانج زومو" (نهاية الأسبوع الجنوبي) قد نشرت بعض الآراء المطالبة بإيجاد بدائل لسياسة الحزب الرسمي مثل تلك التي تتعلق بكوريا الشمالية.

أما عن الأسلوب الذي يتبعه الساسة في تنفيذ الدبلوماسية الصينية المتطورة بشكل كبير، فقد تميز بالبراعة والفطنة وهو ما أثمرته نتائج التدريب المناضل الذي بدأته وزارة الخارجية منذ أكثر من عشرين عاماً مع بدء فترة الإصلاح حيث قضى الدبلوماسيون الصينيون وقتاً طويلاً في دراسة العالم الخارجي من المتحدثين لغة أو أكثر من اللغات الأجنبية والحاصلين على درجات وشهادات علمية من جامعات أوروبا وأمريكا. كما عملت أيضاً على تعزيز فكرة تجنيد المؤهلات المتوسطة المحولة من الولايات الأخرى من أجل زيادة خبراتها في شتى المجالات.

صحب تلك التغييرات في الواقع حملة صينية جديدة لتعميم وتعزيز السياسة الخارجية للدولة. ففي خلال العقود الماضية كانت المناظرات والتلخيصات يتم إحالتها إلى الصحف اليومية والتقارير الإخبارية والمطبوعات التي تصدرها وزارة الخارجية، ثم تغير الوضع مؤخراً حيث أدركت الصين أهمية طرح وجهة نظرها للعالم الخارجي، من أجل تحسين صورتها بين الدول. وطبقاً لذلك فقد بدأت الصين في منتصف التسعينيات في إصدار الأوراق البيضاء الحكومية المتعلقة بالموضوعات الجدلية للسياسة الخارجية من أجل التعزيز والدفاع عن آرائها.

أنماط الحكم:

مع تغير تشكيل القيادة عبر التاريخ، مازالت أفكار متجذرة أهمها دور الإدارة والتفويض السماوي، مستمرة .وفي عصر الجمهورية الحديثة بعد 1949، وخلال حكم ماو تسي تونغ حصل بعض صناع القرار في النظام السياسي على قدرة اتخاذ السياسات الخارجية وبالأخص الأمنية، مع تأثّر قليل، أو حتى معدوم، بتوجهات المؤسسات الرسمية مثل مجلس الشعب. لا يعني هذا انفصال هرم الحكم عن القاعدة الشعبية، بل هما مترابطان بمبادئ التفويض السماوي، إضافةً إلى أنّ استمرار هذا الشكل من الحكم لعصور خلَتْ زاد من قبوله اجتماعيًا (وهذا لا يعني قبولً تامًا، ولا ينفي وجود معارضة وتحديات).

ربما كان حكم ماو تسي تونغ هو الأقى في استعمال العنف والسياسات الثورية التي كان يعدّها تجديدًا ودعمً لاستقلال الصين. كان السياق الذي فيه أتى ماو سياق اهتراء داخلي في عصر شينغ، تزامن مع هزيمة على يد دول أجنبية، واقتطاع

أراضٍ من الصين، هذا فضلاً عن أنّ شخصية ماو أسرت الصينيين .قاد كلّ هذا إلى تبنّي سياسات تستند إلى نظريات ماو الشخصية للحكم، التي شكّلت بدرجة عامة انقطاعًا عن السابق.

القيادي الصيني البارز تشو إنلاي الذي كانت له شعبية كبيرة، وكان مخالفًا لتوجهات ماو. على سبيل المثال، ساهمت مواقف إنلاي وتدخلاته في اتخاذ قرارات أقل مواجهة وأكثر واقعية من ماو في التخفيف من حدة المواجهة في السياسة الخارجية، وبخاصة مع الدول العظمى في الحرب الباردة.

ومن أهمّ السياسات التي قادها إنلاي صوغ ما يُعرف ب" المبادئ الخمسة للتعايش السلمي"، التي أتت من تصوّر رئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو عام 1954. سطع نجم هذه المبادئ، ومعها إنلاي، في مؤتمر دول عدم الانحياز في باندونغ عام1955، ومثّلت نقطة ارتكاز للحركة. وهذه المبادئ هي: الاحترام المتبادل للوحدة الجغرافية والسيادة؛ وعدم العدوان المتبادل؛ وعدم التدخّل المتبادل في شؤون الآخر الداخلية؛ والمساواة والتعاون من أجل مصالح مشتركة؛ والتعايش السلمي. تنظر هذه المبادئ الخمسة للنظام الدولي من ناحية قيمية وليس واقعية - صراعية؛ وتكمن أهميتها للصين في أنّها أتت في وقت محاولة التخلص من تاريخ الهزيمة و"قرن الإذلال "وبحث الصين عن موقع مميز في السياسة العالمية يعكس شخصيتها وتاريخها، وتتبعها الحكومات الصينية حتى يومنا هذا لتفسير السياسة الصينية لدعم الاستقلال السيادي للدول وعدم التدخّل. وقد استعمل الرئيس شي جينبينغ هذه المبادئ؛ كموقف الصين الرسمي في قمة التبادل وبناء الثقة في آسيا في 2014. في الوقت نفسه هنالك العديد من المفكرين في الصين يدعمون القول إنّ حقبة ماو شابها الكثير من الاستثنائية في المواقف من العالم، وبالأخص في دعم الصين حركات ثورية شيوعية.

اتصف الحكم منذ دينغ شياو بينغ بمحاولة الحصول على قبول شعبي أكبر، مع الحفاظ على تصوّر عدم مخالفة "تفويض السماء".

<u>السياسة الخارجية الصينية في افريقيا:</u>

تعرف القارة الإفريقية استمرارا للتدخلات الأجنبية بوسائل أخرى، فبعدما خضعت أقطارها للاستعمار الأوروبي العسكري أمست الآن تدخل ضمن دائرة النفوذ للقوى الكبرى التي تقرر –من موقعها – سير العلاقات الدولية وفق ما يخدم استمرار الوضع القائم بمعطياته الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية.

انصرف التساؤل أكثر إلى دور الصاعد الجديد الصين، فقد تأرجحت الآراء بين اعتبارها شريك في التنمية باعتبارها ناقلا للتجربة المحلية وبناء شراكات فعالة عبر العالم النامي، وبين من اعتبرها منافسا اقتصاديا يؤدي نفس الدور الذي تقوم به القوى الغربية الهادفة إلى الاستحواذ على الثروات الإفريقية وجعلها أسواقا لتصريف المنتجات الغربية، وهو ما يقضي على أية فرصة للصناعات الناشئة، وبين اعتبارها بلدا استعماريا بالأشكال الاقتصادية الجديدة الهادفة إلى إزاحة التوجهات التقليدية للقارة نحو الغرب بحيث تركز على الشراكات مع النخب الإفريقية مما يتيح لها السيطرة على القارة.

مشاريع الشراكة والتعاون: البوابة الاقتصادية للنفوذ الصيني:

منتدى التعاون الصيني :FOCAC

يعتبر أرضية للتعاون القائم على التشاور والحوار العملي، أنشئ بصورة مشتركة من قبل القادة الصينيين والأفارقة في عام 2000، من أجل مواصلة تعزيز التعاون الودي بين الصين وإفريقيا في إطار الظروف الجديدة لمواجهة التحدي المشترك للعولمة الاقتصادية، وعلى خلاف الولايات المتحدة الأمريكية، جاء الخطاب الصيني مركزا على منطق المساواة، والتعاون جنوب - جنوب معتبرة نفسها مكونا للمجال الجنوبي، وبالتالي الأرباح المتبادلة.

ويمكن تلخيص أهم مرتكزات المنتدى فيما يلي:

-أنه مجال للحوار السياسي المتبادل وأرضية للتعاون الاقتصادي والتكامل التجاري.

-كونه فضاء للتشاور الدبلوماسي وترسيم العلاقات الإفريقية الصينية سيما منها الثنائية.

أما المؤتمر الوزاري الثاني لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي، فقد تم احتضانه في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، بحضور أكثر من 70 وزير من الصين والدول الإفريقية الـ44، إضافة إلى المسؤول عن الشؤون الخارجية والتعاون الاقتصادي الدولي وممثلي بعض المنظمات الدولية والإقليمية الأفريقية، و قد أكد على نفس المقومات السياسية والاقتصادية السالفة مع التعهد بالعمل جنبا إلى جنب في عمليات حفظ السلام الأفريقية، والتعاون في مجال التنمية الاجتماعية شملت وعود بتوسيع صندوق تنمية الموارد البشرية من خلال تدريب ما يصل إلى 10000 من الفنيين الأفريقية خلال السنوات الثلاث المقبلة، تكملها المساعدة في مجالات الرعاية الطبية والصحة العامة، والتبادلات الثقافية.

تمثلت نتائج خطة عمل أديس أبابا في تعزيز التجارة البينية، حيث بلغ إجمالي التجارة بين الصين وإفريقيا عام 2004 ما يعادل 29 مليار دولار، وهي نسبة زيادة كبيرة مقارنة مع سنة 2003، وهو ما يؤكد القوة الدافعة التي منحتها خطة العمل الثانية للنهوض بالتجارة البينية. واستكمالا لسلسة التقدم في العلاقات، فقد مثل المنتدى المنعقد في بكين عام 2006، نقطة فاصلة، حيث قدمت خطة عمل طموحة يتم تنفيذها في غضون ثلاث سنوات تضمنت مضاعفة المعونة المقدمة إلى إفريقيا التي تصل إلى حوالي 1 مليار دولار إنشاء صندوق التنمية الصيني الأفريقي لتعزيز استثمار الشركات الصينية الجديدة في أفريقيا، توفير 3 مليارات دولار قروضا تفضيلية و2 مليار دولار أمريكي على شكل ائتمانات تفضيلية للمشترين للدول الإفريقية، إلغاء الديون لـ31 بلد إفريقي، فتح السوق الصينية لصادرات الدول الإفريقية، إضافة إلى بناء المستشفيات والمدارس في المناطق الريفية الأفريقية، وهي مساعدات تقع في نطاق الدبلوماسية الصينية والسياسية التي تتبنى بناء سمعة إيجابية في البلدان الأفريقية.

أما منتدى التعاون الصيني الأفريقي المنعقد في القاهرة بشرم الشيخ في07 نوفمبر 2009، فقد كان منعرج تحول كبير لصالح ترسيخ الوجود الصيني في أفريقيا، فقد تجاوز حجم التجارة الصينية مع إفريقيا حاجز المائة مليار دولار في العام الماضي، كما بلغت القيمة الإجمالية للقروض والمساعدات التنموية التي تمنحها الصين لإفريقيا نحو خمسين مليار دولار.

فعملية تفعيل المنتدى كانت تتم بجدية، ففي الاجتماع الوزاري الخامس لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي في 2012، أكد الرئيس الصيني هو جين تاو على جملة من الإجراءات والخطط الجديدة التي ستتخذها الحكومة الصينية من أجل تعزيز التعاون بين الصين والدول الأفريقية في مجالات الاستثمار وتدريب الأفراد والطب، وتقديم عشرين مليار دولار أمريكي إلى إفريقيا كدعم لها، خصوصا في مجالات بناء البنية التحتية والزراعة والصناعة وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعادل هذه القروض ضعفي ما كان عليه خلال السنوات الثلاث الماضية، و هو ما أكد على جدية الطرف الصيني في صراعه ضد النفوذ الأمريكي في المنطقة وعلى المشاريع المقابلة ،و قد برز بشكل واضح في المنتدى الثاني في أديس أبابا، حيث تم التصريح بكونه موجه أساسا ضد الهيمنة والسيطرة الغربية، والنظام العالمي الجديد.

الصين ومعادلة النفط في إفريقيا:

تمثل الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة، وفي هذا الإطار تقدم إفريقيا خدمة كبيرة للصين، حيث تزودها الدول المنتجة بما قيمته 10% من الناتج الأجمال العالمي، وفي إحصائيات لوزارة الدفاع الفرنسية، أكدت تحول الصين إلى أكبر مستهلك بعد 10سنوات على الأكثر، كونها تملك في حوزتها مخزونات كبيرة من النفط والغاز، وهو ما أسهم بشكل كبير في ارتفاع الأسعار، حيث تزايد الطلب بنسبة 40% من الطلب العالمي على النفط في الأربع سنوات التي تلت 2005.

في الربع الأول من 2005، فرض عليها معدل النمو الذي بلغ 10.2%، تنويع مصادر الحصول على النفط، وتقليل تبعيتها للشرق الأوسط، حيث برزت إفريقيا الملجأ الضروري. فقبل1992، كانت المورد النفطي الإفريقي الوحيد للصين، مقابل اعتماد كبير على الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا.

إن ما يحكم التوجهات الصينية تجاه النفط الإفريقي مجموعة من العوامل يمكن تلخيصها فيما يلي:

- كون سوق النفط العالمية تقع تحت وطأة قدم نخبة من المجتمعات الغربية المسماة الشقيقات السبع، وهي الشركات البترولية السبع التي تدير السوق العالمي منذ السبعينات حيث سيطرت على إنتاج 85%من احتياطي النفط العالمي، وإن كانت قد تراجعت هيمنتها لصالح الشركة السعودية، ومنظمة الأوبك التي وقفت في وجهها.
- كون الدول الإفريقية المنتجة أعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك خاصة الجزائر، ليبيا ونيجيريا، وهي فاعل رئيسي في سوق النفط العالمية، وذلك نظرا لضخامة ما تسهم به في حجم الإنتاج العالمي البالغ 80% (مليون برميل يوميا، سيما في ظل توقع أن تزيد في تلبية الارتفاع المتوقع في الطلب العالمي على النفط أن يصل إلى نحو 65% عام 2030 أي حوالي 54.1% من إمدادات النفط العالمي وذلك مقارنة بحوالي 38.4% عام2000)، ويتضح ذلك من خلال تركيز الصين على الدول النفطية في تفاعلاتها الاقتصادية.

- نيجـيريا:

تقع في منطقة غرب إفريقيا، وهي المنطقة الأهم في إنتاج النفط في إفريقيا، حيث تعتبر المنتج الأول للنفط في إفريقيا، وهي عضو في منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك)، ويبلغ احتياطها 36 مليار برميل، وبحجم إنتاج يومي يصل إلى 2.7 مليون برميل.

تتركز مناطق إنتاجه في بورت كارهوت، وفي دالتا النيجر بحقول نفطية يبلغ عددها 606 حقل، والارتفاع في الإنتاج المتوقع قد يصل إلى 4.42 مليون برميل في2020.

بالتالي فان الأهمية النفطية لنيجيريا، جعلت الصين تواجه منافسة كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث تأتي نيجيريا على رأس الدول الأفريقية التي تصدر النفط إلى الولايات المتحدة، ويحتل النفط النيجيري المركز الخامس بالنسبة لها بكمية تبلغ 1.5 مليون برميل يوميا، خاصة إذا علمنا أن الشركات الأمريكية تسيطر على أكثر من 7.4 مليار دولار من الاستثمارات في القطاع النفطي النيجيري، وهو ما يجعل إنتاجها البالغ نحو 2 مليون برميل يوميا، يتوجه نصفه إلى الولايات المتحدة.

كما قامت بتشكيل مجموعة لمبادرة للنفط الأفريقي تضم ممثلين عن الإدارة الأمريكية وشركات النفط في القطاع الخاص الأمريكي، وعدد من زعماء الدول النفطية الأفريقية، وهو لوبي يقع تحت إدارة بولمايكل، وقد أصدرت هذه المجموعة كتاباً بعنوان النفط الأفريقي: أولوية الأمن القومي، وقد أصبحت هذه المجموعة بمثابة لوبي أمريكي يتحرك في أفريقيا لتأمين مصالح أمريكا النفطية التي قامت بالضغط على نيجيريا للانسحاب من منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك.

وفي سبيل الحصول على النفط النيجيري، قامت بكين بعقد العديد من اتفاقيات الشراكة في مجال البنية التحتية، بدعوة من الرئيس النيجيري عمر يارادوا إلى إقامة شراكة استراتيجية متبادلة المنفعة بين الطرفين، تستهدف التطور السريع للطاقة والبنية التحتية للنقل، وهو ما أكده الرئيس في زيارة رسمية للصين في2008، موضحا أن ادارته وضعت إطار تنظيمي لإشراك المستثمرين الأجانب في تطوير البنية التحتية العامة، كما قدم ضمانات لأمن الطاقة لجمهورية الصين، وهو ما مكنها من بناء أسس متينة لمصادر الثروة البترولية.

وهو ما مكن الشركة النفطية الصينية من حيازة 45% من حقل أكبوا البحري النيجيري بترولا بقيمة 7.6مليار دولار 20، فقد وقعت الشركة الصينية اتفاقا لإنشاء الطريق الدائري حول مدينة بورت هاركورت النفطية في نيجيريا بمبلغ مليار دولار.

الجزائر وليبيا: تقع الدولتان في منطقة شمال إفريقيا، حيث يقدر احتياطي ليبيا من النفط بحوالي 40 مليار برميل، وهي تنتج يوميا 1.6 مليون برميل، بينما يصل إنتاج الجزائر اليومي إلى 1.3 مليون برميل، وبلغ احتياطها 12.4 مليار برميل.

وهي بذلك تعتبر ثاني مصدر للنفط في العالم، حيث تقوم بتجهيز 20% من الطلب العالمي على الطاقة ، و في 2010، دعت الجزائر إلى خفض الإنتاج خلال منتدى الدول المصدرة للغاز، على غرار الدول المصدرة للنفط لتجنب زيادة الإنتاج، وتدير شركة سوناطراك الحكومية الثروة الكبيرة للجزائر المكونة من النفط و الغاز ، والتي تحتل المركز الحادي عشر عالميا ضمن قائمة أكبر كونسيرتيوم للنفط والغاز في العالم، وتتوقع كل من الجزائر والنيجر ونيجيريا تصدير الغاز بحوالي 25 مليار قدم مكعب سنويا ابتداء من 2015 من خلال أنابيب الغاز عبر الصحراء.

في هذا الإطار، تجري التساؤلات عن إمكانية الحصول على بدائل للثروة التقليدية، والملفت للانتباه، دراسة أجرتها شركة المتخصصة في أبحاث الطاقة أن حقول النفط الصخري في كل من الجزائر وروسيا والأرجنتين تضم احتياطات أكبر من تلك الموجودة في تكساس بالولايات المتحدة والتي يروج الأميركيون إلى أنها ستؤدي إلى طفرة في إنتاجهم من النفط.

بيد أن التعويل عليه يبقى ضعيفا، وهو ما أشار إليه عبد المجيد عطار، المدير التنفيذي السابق للشركة الوطنية سوناطراك أن الصخر والغاز الزيتي لن يكون كافيا لتعويض الانخفاض في الموارد التقليدية.

تشاد: أما دولة تشاد التي تقع في منطقة وسط إفريقيا، فقد توجهت الشركات الصينية إلى استثمارات نفطية على الرغم من العلاقات الدبلوماسية بين تشاد وتايوان، وهو ما يوضح أهمية النفط كمصدر حيوي استراتيجي للصين مقارنة بقضايا حساسة متعلقة بالوحدة الصينية.

كما أن حاجة الصين من النفط ومشتقاته، دفعتها إلى غزو أدغال أفريقيا وتعزيز الروابط التجارية مع دول القارة السمراء، بحيث اتجهت إلى الاستثمار في الزراعة بمساحات شاسعة من أراضي الكاميرون وموزنبيق وأوغندا وتنزانيا، السودان وإثيوبيا وزامبيا والكونغو الديمقراطية، فالقيادة الصينية تدرك أهمية إفريقيا التي تحتوي على ثروات من المعادن النادرة تشكل ما نسبته أكثر من ثلث احتياطي ثروات المناجم في العالم، وعلى سبيل المثال، فإن النيجر والصومال وناميبيا وأفريقيا الوسطى تملك أكبر مخزون لمادة اليورانيوم، كما توفر القارة السوداء ما نسبته خُمس احتياطي العالم من الماس والذهب، الأمر الذي جعل لغانا مكانة مميزة في السياسة الصينية كونهاإحدى الدول المنتجة للنفط، وثاني أكبر دولة منتجة للذهب بعد جنوب أفريقيا، لذلك سارعت الصين للاستثمار فيها بحيث بلغت صادرات الصين إليها أكثر من 5 بلايين دولار.

أما بالنسبة للسنغال، فقد نجحت بكين في أن تكون الشريك التجاري الأول لها، فضلا عن كونها رابع أكبر دولة مانحة للمساعدات، من خلال مجموعة من المشاريع مثل مطار العاصمة داكار، وتمويل مستشفى للأطفال في مدينة ديامنياديو، والتخطيط لبناء ساحة رياضية في العاصمة داكار، كما تحاشت الشركات الصينية التورط مع الحكام في الأمور السياسية، وتوجيه خدماتها للشعب في صور مشاريع البنية التحتية والرعاية الصحية والمنح الدراسية المواطن.

وهو ما ينظر له على أنه استراتيجية للتغلغل الناعم يمكنها من سحب البساط من الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد قدمت نفسها إلى الدول الإفريقية على أنها دولة نامية تسعى إلى المنفعة المشركة دون إتباع المساومة أو المشروطية السياسية والتدخل في الشؤون الإفريقية 31، حيث تتدخل ببطء وحذر في وساطة محايدة وواضحة في الصراعات الإفريقية، خاصة تلك التي تتعلق مثل الوساطة لتسوية الصراعات الإفريقية في دارفور في 2007، كما توسطت من أجل صفقة سلام بين شمال السودان وجنوبه في موضوع التنازع على مناطق حدودية غنية بالبترول ورسوم أنابيب النفط في أوت 2012 وتوسطت لحل والصراع بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وهي مساعي وصفت كونها تأثيرية أكثر منها تدخلية ولكن مهمة من الناحية الاستراتيجية، لأنها تعلن دخول الصين في مرحلة الوساطة في أنواع من المواجهات المسلحة الداخلية والصراعات بين الدول في إفريقيا.

وفي هذا السياق برزت نتائج التعامل البيني لخمسين سنة بشكل ايجابي، حيث نفذت الصين أكثر من 800 مشروع مساعدة اقتصادية في أفريقيا، منها 137 مشروعاً زراعياً، 133 مشروع منشآت تحتية، 19 مدرسة، 38 مستشفى، وبعثت نحو 16 ألفاً من العاملين في الحقل الطبي إلى أفريقيا. وفي إطار منتدى التعاون الصيني الأفريقي وأعفت الصين ديوناً عن الدول الأفريقية تبلغ 10.9 مليار يوان صيني، ودربت 15 ألف شخص.

السودان: تعد القارة الإفريقية الحلقة الأضعف في سلسلة ما يسمى بالإرهاب الدولي، حيث أرسلت الصين قوات عسكرية لحماية أبار إنتاج البترول والغاز الطبيعي في السودان، مستغلة خروج الولايات المتحدة الأمريكية منها في 1995، لتحظى باستثمارات نفطية كبيرة تبلغ نصف الصادرات السودانية من النفط تتجه نحو الصين حسب إحصائيات 2008، كما قامت شركة سينوبك الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول 1500 كم لنقل الإنتاج النفطي إلى ميناء بورسودان على البحر الأحمر، ومنه إلى ناقلات البترول المتجهة إلى الصين.